



الدورة السابعة عشرة

نيويورك، ٤-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

تقرير مراجعة الحسابات النهائي عن تنفيذ إنشاء شعبة للعمليات الخارجية

جدول المحتويات

٣ الاختصاصات	أولاً -
٣ إطار الموضوع	ألف -
٣ الأهداف والمقاصد	باء -
٤ المنهجية والجدول الزمني	جيم -
٤ التحليل الوثائقي	١ -
٤ عمليات التحقق في الموقع	٢ -
٤ إعداد تقرير مراجعة الحسابات وتقديمه	٣ -
٥ قائمة بالتوصيات	ثانياً -
٥ الاستنتاجات والتوصيات	ثالثاً -
٦ الفوائد الرئيسية لتنفيذ عملية إنشاء شعبة للعمليات الخارجية	ألف -
٦ الإطار العام لإعادة التنظيم (مشروع الرؤية الجديدة)	١ -
٧ نطاق وحدود المهام المسندة إلى شعبة العمليات الخارجية	٢ -
٩ أوجه التداخل بين أنشطة معينة لشعبة العمليات الخارجية وأنشطة أجهزة أخرى تابعة للمحكمة	باء -
٩ مدى سلطات رؤساء المكاتب الميدانية	جيم -
١٠ المجالات التي لا تزال فيها السلطة الوظيفية مرتبطة بالمقر	١ -
١١ الأنشطة الميدانية المتصلة بشعبة العمليات الخارجية ولكنها تخرج عن نطاق سيطرة رؤساء المكاتب	٢ -
١١ الأنشطة الميدانية المستقلة عن شعبة العمليات الخارجية ولكنها تخرج عن نطاق سيطرة رؤساء المكاتب	٣ -
١٢ رؤساء المكاتب	رؤساء المكاتب

١٣	مراجعة حسابات المكتب الميداني في كينشاسا	دال -
١٣	الطابع المثالي لمكتب كينشاسا.....	١ -
١٦	نقاط القوة والضعف فيما يتعلق بدمج الفرق في الميدان	٢ -
٢٠	الجوانب الاقتصادية لمشروع الرؤية الجديدة	هاء -
٢٠	مسألة الامتثال للالتزامات المالية الأولية أصبحت غير ذات موضوع	١ -
٢١	مسألة شروط فتح المكاتب الميدانية أو تقليصها أو إيقافها تستحق مزيداً من الدراسة	٢ -
٢٣	متابعة التوصيات السابقة	واو -
٢٤	الخلاصة	رابعاً -
٢٤	شكر وتقدير	خامساً -
٢٥	قائمة بالمقابلات التي أُجريت في المقر	المرفق الأول:
٢٧	قائمة بالمقابلات التي أُجريت في مكتب كينشاسا.....	المرفق الثاني:

أولاً - الاختصاصات

- ١- وفقاً لرسالة إخطارنا المؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أجرى عضوان من فريق المراجعة الخارجية للحسابات مراجعة للأداء في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن إنشاء شعبة للعمليات الخارجية في قلم المحكمة بالمحكمة الجنائية الدولية.
- ٢- وقد وُضعت اختصاصات مراجعة الحسابات هذه بعد التشاور مع المسؤولين الذين يتولون بصورة مباشرة المسؤولية عن تنفيذ هذا الإصلاح وأُبلغت إليهم، مشفوعة باستبيان، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧. وتُعرض هذه الاختصاصات أدناه.

ألف - إطار الموضوع

- ٣- هذه المراجعة تشمل شعبة العمليات الخارجية، المنشأة حديثاً في قلم المحكمة، وتتناول ثلاثة مجالات هي:
 - (أ) السيطرة العضوية على الأقسام الثلاثة بالمقر^(١) والمكاتب الميدانية في سبعة من بلدان الحالات^(٢) - ويمثل ذلك ما مجموعه نحو ٢٠٠ موظف^(٣) وميزانية قدرها ٢٤ مليون يورو لعام ٢٠١٧، منها نسبة ٦٥ في المائة تقريباً لتكاليف الموظفين؛
 - (ب) بحث العلاقات الوظيفية بين الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين داخل قلم المحكمة، فضلاً عن دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام من حيث عمليتهما الخارجية؛
 - (ج) استعراض نشاط الإدارة وتطورها منذ تنفيذ الإصلاح.

باء - الأهداف والمقاصد

- ٤- كان الهدف من مراجعة الحسابات هو تقييم مدى تحقيق الأهداف ذات الأولوية المسندة إلى شعبة العمليات الخارجية في إطار المشروع أو التي يجري تحقيقها في المرحلة الحالية من تنفيذ إصلاح قلم المحكمة (مشروع الرؤية الجديدة)، وكذلك القيام، عند الاقتضاء، بتقديم توصيات. وعند إجراء هذه التقييمات، سيولى الاعتبار الواجب للظروف التي قد تكون قد أثرت على التنفيذ أو أخرته، ومن بينها، وفقاً لتأكيدات شعبة العمليات الخارجية، معدل شعور الوظائف في قلم المحكمة، وسياق ميزانية عام ٢٠١٦ التي اعتمدها جمعية الدول الأطراف من أجل تحقيق وفورات، وحقيقة أن مدير شعبة العمليات الخارجية لم يشغل منصبه إلا منذ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وأنه حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لم تُشغل سوى وظيفة واحدة هي وظيفة رئيس مكتب ميداني. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركز مراجعة الحسابات على الأداء في المجالات التالية، مرتبةً ترتيباً تنازلياً بحسب الأولوية:
 - (أ) تحسين تنسيق وتوحيد العمليات الخارجية لقلم المحكمة، فضلاً عن التنسيق مع الأجهزة الأخرى بالمحكمة وتقديم الدعم إليها؛
 - (ب) تعزيز مسؤولية المكاتب الميدانية وحضورها ونشاطها؛
 - (ج) تحقيق مكاسب من التنظيم الجديد من حيث الاقتصاد والكفاءة والفعالية (تنفيذ أوجه التآزر الجديدة المتوقعة من الإصلاح).

(١) هي قسم دعم العمليات الخارجية، وقسم الضحايا والشهود، وقسم الإعلام والتوعية.

(٢) هي جمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكينيا (في طور الإغلاق)، ومالي، وأوغندا.

(٣) عبارة عن ١٩٢ موظفاً مدنياً و١٦ وظيفة مؤقتة لكامل الوقت وفقاً لميزانية عام ٢٠١٧.

جيم - المنهجية والجدول الزمني

٥ - تستند مراجعة الحسابات إلى تحليل وثائقي أولي وعمليات تحقّق ميدانية. وقد حدث ذلك في النصف الثاني من فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٧.

١ - التحليل الوثائقي

٦ - جُمع المراجع الخارجي للحسابات جميع الوثائق ذات الصلة، عن طريق الرجوع إلى الموقع الشبكي للمحكمة الجنائية الدولية، أو عن طريق إرسال استبيانات مخصصة الغرض إلى الدوائر المعنية. وقد أُرسِل استبيان أول إلى دوائر العمل في النصف الأول من آذار/مارس، وكان من المتوقع أن ترد الردود عليه بحلول نهاية نيسان/أبريل.

٢ - عمليات التحقّق في الموقع

٧ - خطط مراجع الحسابات الخارجي للقيام بما يلي:

(أ) بعثة إلى لاهاي في الفترة من يوم الاثنين الموافق ٨ أيار/مايو إلى يوم الجمعة الموافق ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧؛

(ب) وبعثة إلى مكتب ميداني (كينشاسا) في الفترة من يوم الاثنين ٢٩ أيار/مايو إلى يوم الخميس الموافق ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٨ - وقبل مراجعة الحسابات، أرسلت شعبة العمليات الخارجية قائمة بأسماء المديرين الرئيسيين المعنيين بالإصلاح في المقر، داخل الشعبة وخارجها. وقامت الشعبة بتنظيم المقابلات.

٩ - وقد اختير المكتب الميداني قبل منتصف آذار/مارس، استناداً إلى المؤشرات المقدّمة من شعبة العمليات الخارجية بشأن وجود رئيس المكتب في التواريخ المتوخاة، وكذلك الطابع التمثيلي لنشاط المكتب المختار.^(٤)

٣ - إعداد تقرير مراجعة الحسابات وتقديمه

١٠ - جرى التخطيط لثلاث مراحل هي كما يلي:

(أ) المرحلة الأولى (غير رسمية - غير مُلزِمة لمراجع الحسابات الخارجي أو للدوائر المعنية): بعد كل من عمليتي التحقّق في الموقع (المقر والمكتب الميداني)، أُرسِلت "مذكرة فارغة" إلى دوائر العمل المراجع حساباتها، كان من المتوقع أن تُقدّم عليها كتابة، في غضون مهلة قصيرة، تعليقاتها واقتراحات بالتعديلات؛

(ب) المرحلة الثانية (رسمية): بعد أخذ التعليقات والاقتراحات المقدمة من هذه الدوائر على المذكرة الفارغة في الحسبان، أعد مراجع الحسابات الخارجي تقريراً مؤقتاً وأرسله إلى رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية من أجل الموافقة؛

(ج) المرحلة الثالثة (رسمية): مع أخذ الردود الواردة على التقرير المؤقت في الحسبان، أعد التقرير النهائي ثم أُرسِل إلى رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية. ثم سيعرض على جمعية الدول الأطراف أثناء الجلسة المخصصة عادة لتقارير مراجع الحسابات الخارجي.

(٤) في خاتمة المطاف، أوصى مسؤولو الشعبة بمراجعة حسابات المكتب الميداني لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا.

١١ - ومن المتوقع الانتهاء من المرحلة الأولى بحلول منتصف حزيران/يونيه والمرحلة الثانية بحلول أواخر حزيران/يونيه والمرحلة الثالثة بحلول منتصف تموز/يوليه. غير أن الامتثال لهذا الجدول الزمني يتوقف على مدى استجابة دوائر العمل المعنية في المراحل المختلفة لعملية الموافقة.

ثانياً - قائمة بالتوصيات

التوصية رقم ١: عندما تستقر آثار مشروع الرؤية الجديدة، يوصي مراجع الحسابات الخارجي بموالة التفكير بقدر أكبر من أجل تعميق أوجه التأزر بين شتى أجهزة المحكمة فيما يتصل بالعمليات والعلاقات الخارجية، على أن يكفل في الوقت نفسه احترام القواعد القانونية الأساسية، وهو ما يفترض بشكل مسبق تُهجاً أكثر واقعية وعقلانية، ومن ثم أقل عقائدية، بشأن مبادئ الحياد والاستقلالية والسرية، وهو النهج الذي يبدو أنه سائد حالياً، حتى ولو كانت أوجه التأزر بين الهيئات المختلفة تحدث بالفعل.

التوصية رقم ٢: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإمعان التفكير في دور المنسق المركزي للأمن الميداني وبضمان حصوله على الوسائل اللازمة للوفاء بمهمته، على الرغم من تعقيد وعدم يسر مهمة تحديد موقعه بين شعبة العمليات الخارجية وشعبة الخدمات الإدارية ورؤساء المكاتب الميدانية. وعلى أساس مخصص بدرجة أكبر، ينبغي إعادة تقييم موضوع وشكل التقارير الأمنية الأسبوعية المطلوبة من المكاتب الميدانية.

التوصية رقم ٣: إذا كانت إمكانية الإحلال المتبادل المقترحة بين الفرق الميدانية في مجال التوعية ومجال عرض الضحايا وجبر الأضرار أو حتى عملية دمج هذه الفرق تشكل نجاحاً كاملاً، وإذا كان سيجري تأكيد ذلك على مستوى المقر، يوصي مراجع الحسابات الخارجي باستعراض الهيكل التنظيمي الرسمي الحالي وذلك عن طريق القيام، في ظل ترتيبات دقيقة تحددها بصورة مشتركة شعبة العمليات الخارجية وشعبة الخدمات القضائية، بتنظيم خط وظيفي للإبلاغ أو الاتصال بين رؤساء المكاتب الميدانية من ناحية وقسم عرض الضحايا وجبر الأضرار من الناحية الأخرى، وهو أمر غير موجود حالياً، وينبغي تحديد مضمونه العملي بوضوح.

التوصية رقم ٤: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بإضفاء الصبغة الرسمية على إجراءات التنسيق التي وضعها "بصورة مرتجلة" في البداية رؤساء المكاتب الجدد وبترشيده هذه الإجراءات (يمكن توحي مستويات مختلفة في هذا الصدد: إجراءات التشغيل الموحدة، واتفاقات مستوى الخدمات، ودليل أفضل الممارسات...). وينبغي تحديد هذه الإجراءات في إطار الاتفاقات الثنائية المبرمة بين رؤساء المكاتب الميدانية ورؤساء أقسام الضحايا والشهود ومكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا والمكاتب الميدانية الأخرى، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي على إمكانية وصول رؤساء المكاتب الميدانية إلى جميع المعلومات في الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية دون الإحلال بالسرية ودون الإخلال بالمبادئ المتعلقة بحياذ قلم المحكمة أو باستقلالية مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا.

التوصية رقم ٥: يوصي مراجع الحسابات الخارجي باعتماد قاعدة مؤقتة يمكن تطبيقها في حالة غياب رئيس مكتب ميداني برتبة ف-٥.

التوصية رقم ٦: يوصي مراجع الحسابات الخارجي بأن يقوم مكتب قلم المحكمة، بحلول نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٧، بوضع إجراءات لتكييف أوضاع الموظفين وفتح/إقفال المكاتب، وتنفيذ تخطيط استراتيجي للقوة العاملة الميدانية يحدد بوضوح المسؤوليات التي يتولاها ليس فقط قلم المحكمة ولكن أيضاً جميع أجهزة المحكمة التي تلجأ إلى خدمات المكاتب الميدانية، وخاصة مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

١٢- بالاستناد إلى الاختصاصات المذكورة أعلاه، كانت أولويات مراجع الحسابات الخارجي هي استعراض ما يلي:

(أ) تنفيذ مشروع الرؤية الجديدة في شعبة العمليات الخارجية وآثاره الأولى،

(ب) والإبلاغ في المكاتب الميدانية والتكاليف،

(ج) والتأثير المالي للرؤية الجديدة على الالتزامات الأولية،^(٥) وتأثيرها بشكل أعم.

١٣- ومنذ البداية، أصبح من الواضح أن مراجعة الحسابات قد جرت في مرحلة مبكرة جداً من عملية الإصلاح، وأنه لا يمكن إجراء تقييم متوازن بالمقارنة مع الماضي إلا بعد فترة أطول من الزمن.

١٤- وفي المقر بلاهاي، عقد مراجع الحسابات الخارجي ٢٩ جلسة استماع مع هيئة رئاسة المحكمة ودوائر المحكمة ومكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا وقلم المحكمة (داخل شعبة العمليات الخارجية وخارجها على السواء) ورؤساء: المراجعة الداخلية للحسابات، وآلية الرقابة المستقلة، وممثلي بعض المنظمات غير الحكومية. وترد في المرفق الأول قائمة بجلسات الاستماع.

١٥- وفي المكتب الميداني بكينشاسا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عقد مراجع الحسابات الخارجي ١١ جلسة استماع. واشتملت ست جلسات منها على موظفي مكتب كينشاسا، وعقدت خمس منها عن طريق التداول بالفيديو مع موظفين يعملون في بونيا أو مسافرين فيها (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وفي مكتب كمبالا بأوغندا. وترد في المرفق الثاني قائمة بجلسات الاستماع. كما أجرى مراجع الحسابات الخارجي اتصالات محلية مع المدعي العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاء محليين مختلفين لمكتب كينشاسا.

١٦- وكشفت جميع هذه المقابلات، في مجملها، عن وجود تقدير إيجابي إجماعي، داخل قلم المحكمة وخارجها على السواء، لنقطتين رئيسيتين نجمتا عن إنشاء شعبة العمليات الخارجية، هما:

(أ) توضيح وتوحيد خطوط المسؤولية عن الأنشطة الخارجية التي كانت، قبل إطلاق الرؤية الجديدة، منتشرة داخل قلم المحكمة؛

(ب) تعزيز وضع رؤساء المكاتب الميدانية وسلطتهم.

١٧- بيد أن بضعة مسائل مازالت بدون حل، وهي معروضة أدناه.

ألف- الفوائد الرئيسية لتنفيذ عملية إنشاء شعبة للعمليات الخارجية

١- الإطار العام لإعادة التنظيم (مشروع الرؤية الجديدة)

١٨- قبل تنفيذ مشروع الرؤية الجديدة، كان عشرة مسؤولين من رتب مختلفة يتبعون بشكل مباشر مكتب قلم المحكمة. وكان هؤلاء هم رؤساء الهيئات التالية:

(أ) شعبتان هما: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة وشعبة خدمات المحكمة؛

(ب) خمسة أقسام هي: قسم الخدمات الاستشارية القانونية، وقسم الأمن والسلامة، وقسم العمليات الميدانية، وقسم دعم المستشار القانوني العام للدفاع، وقسم الإعلام والوثائق؛

(ج) ثلاثة مكاتب هي: مكتب المستشار القانوني العام للدفاع، ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا، ومكتب إدارة المباني الدائمة لقلم المحكمة.

(٥) كان هذا البند موضوع استعراض أولي كجزء من تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن مشروع الرؤية الجديدة بأسره الذي أنشئ في عام ٢٠١٦. ويحلل هذا التقرير الوثائق الجديدة التي أعدها قلم المحكمة استجابة للتوصيات المقدمة بهذه المناسبة.

١٩- وكان أحد الأهداف الرئيسية لمشروع الرؤية الجديدة هو ترشيد هذه المنظمة عن طريق خفض عدد المسؤولين الذين يتبعون مباشرة رئيس قلم المحكمة خفضاً جذرياً. وكان ذلك موضوع تقرير تدقيق شامل سابق بشأن مراجعة الحسابات قدمه مراجع الحسابات الخارجي.

٢٠- ولذلك فإن مراجعة الحسابات هذه مكرّسة حصراً لبحث التدابير المتخذة لترشيد تنظيم العمليات الخارجية لقلم المحكمة وأثارها الأولية. وتسجلاً للحقيقة، تُقسّم الآن الأنشطة الأخرى لقلم المحكمة بين شعبتين (شعبة الخدمات القضائية وشعبة الخدمات الإدارية)، وهو ما يعني أن العدد الكلي للمسؤولين الذين يتبعون بشكل مباشر رئيس قلم المحكمة قد انخفض من عشرة إلى أربعة، ثلاثة منهم برتبة مد-١ وواحد برتبة ف-٥.

٢١- وفي هذا الصدد، لا ينطبق التنظيم الجديد إلا على المبادئ المرعية في معظم المنظمات الدولية، وخاصة المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. وبشكل أساسي، وضع هذا التنظيم حداً لوضع قائم من قبل وأعاد تشكيل هذا الوضع الذي كان قد انحرف عن مساره، وذلك بفعل تراكم المبادرات والهياكل غير المنسقة على مرّ الوقت.

٢- نطاق وحدود المهام المسندة إلى شعبة العمليات الخارجية

٢٢- من بين الكيانات العشرة المذكورة أعلاه، كانت خمسة كيانات تعمل حصراً في عمليات أو في علاقات مع شركاء من خارج المحكمة (العمليات الميدانية، ودعم المحامين، والإعلام والتوثيق، والمستشار القانوني العام للدفاع والمستشار القانوني العام للضحايا).

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، كان يوجد في الشعبة السابقة، وهي شعبة خدمات المحكمة، قسمان مسؤولان أيضاً عن عمليات مضطّعة بها مع الشركاء الخارجيين - قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار وقسم الإعداد وحماية الضحايا والشهود.

٢٤- ومن بين هذه الكيانات السبعة الأخيرة (خمسة منها تتبع بشكل مباشر رئيس قلم المحكمة واثنان موجودان في شعبة خدمات المحكمة)، كان اثنان ملحقين بـ"شعبة العمليات الخارجية" المنشأة حديثاً، وهما:

(أ) قسم الإعلام والتوعية، الذي آلت إليه اختصاصات قسم الإعلام والوثائق السابق؛

(ب) وقسم الضحايا والشهود، الذي آلت إليه مسؤولية الإعداد وحماية الضحايا والشهود.

٢٥- واختفى قسم دعم العمليات الميدانية السابق، الذي كان يتبع رئيس قلم المحكمة مباشرة. وقد خُطط لتزويد كل مكتب من المكاتب الميدانية الأربعة - في بانغي (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وأبيدجان (كوت ديفوار)، وكينشاسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وكمبالا (أوغندا) برؤساء من الرتبة ف-٥ يتبعون الآن مدير الشعبة الجديدة. وقد وُضع مكتباً بونيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) وباماكو (مالي)، على التوالي، تحت مسؤولية رئيسي مكنتي كينشاسا وأبيدجان. ولم يُزود المكتب في نيروبي (كينيا)، الذي خُفضت مكاتنته من "مكتب" إلى "حضور ميداني"، برئيس محدد من الرتبة ف-٥.^(١)

٢٦- وقد أنشئ قسم لدعم العمليات الخارجية يرمي إلى ضمان الإدارة العامة للعلاقات الخارجية والتعاون، وتحليل بلدان الحالات، وتنسيق/تخطيط الأنشطة الخارجية. ويتبع رئيس القسم مدير إدارة العمليات بشكل مباشر.

(١) في كينيا، لا يزال موظف واحد فقط (وهو موظف إداري برتبة ف-٣) مسؤولاً عن المسائل المتبقية.

٢٧ - ويوجد حالياً ما مجموعه سبعة موظفين من الرتبة ف-٥ يتبعون مباشرة مدير شعبة العمليات الخارجية المنشأة حديثاً.

٢٨ - كما توجد أربعة كيانات تعمل مع شركاء خارجيين في قلم المحكمة لم تُلحَق بشعبة العمليات الخارجية بل بشعبة الخدمات القضائية، وهي: ثلاثة أقسام كانت تتبع قلم المحكمة بشكل مباشر -أي مكتب المستشار القانوني العام للدفاع ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا، وقسم دعم المجلس، وقسم مشاركة الضحايا والتعويضات الذي كان يتبع سابقاً بشكل مباشر شعبة خدمات المحكمة. وتوصف هذه الأقسام بأنها "غير منقحة" بمعنى أنه، بصرف النظر عن الإشارات الجديدة إلى شعبة الخدمات القضائية للثلاثة الأولى، فإنها لم تتأثر بمشروع الرؤية الجديدة. كما أن تحقيق المزيد من الترشيح، الذي كان متوخى لبعض الوقت (على سبيل المثال عن طريق دمج قسم دعم المجلس ومكتب المستشار القانوني العام للدفاع من ناحية، وقسم مشاركة الضحايا والتعويضات ومكتب المستشار القانوني العام للضحايا من الناحية الأخرى) كان يستلزم القيام مسبقاً بإدخال تعديل على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، ولكن القضاة، الذين كان الحصول على موافقتهم إلزامياً، كانوا منقسمين بشأن هذه المسألة.

٢٩ - وفي ظل هذه الظروف، وبالمقارنة مع الوضع قبل الأخذ بالرؤية الجديدة، فإن إنشاء شعبة العمليات الخارجية يوفر أساساً ثلاثة مزايا لا جدال فيها، هي:

(أ) أولاً وقبل كل شيء، تسمح شعبة العمليات الخارجية للمحكمة الجنائية الدولية بأن يكون لها محاور رفيع المستوى واحد فيما يتعلق بجزء كبير من العمليات الخارجية لقلم المحكمة، وهو أمر يتسم بالأهمية ليس فقط بالنسبة إلى قلم المحكمة نفسه ولكن أيضاً بالنسبة إلى أجهزة المحكمة الأخرى. وهكذا، أمكن لمراجع الحسابات الخارجي أن يلاحظ أثناء المقابلات المختلفة التي أُجريت في المقر الارتياح الإجماعي لهيئة رئاسة المحكمة والقضاة ومكتب المدعي العام إزاء وجود هذا المحاور. وينطبق الأمر نفسه على شتى الشركاء الخارجيين للمحكمة، الذين التقى بهم مراجع الحسابات الخارجي؛

(ب) تتيح أيضاً شعبة العمليات الخارجية جهة تنسيق واحدة للموظفين العاملين في المكاتب الميدانية، وهم رؤساء المكاتب، وهي وظيفة جديدة مسندة إلى المسؤولين المعيّنين مؤخراً من الرتبة ف-٥. وهذا النظام يضع حداً جزئياً لوضع كانت في ظله الفرق المحلية - الموجودة في المكتب نفسه - تعمل بشكل منعزل، وتتلقى أوامرها مباشرة من المقر، دون أن تتاح الفرصة لكي يجري على نحو سليم تنسيق أنشطتها وجداؤها الزمنية أو استخدام الموارد اللوجستية المتاحة في الميدان. غير أن الدور القيادي والتنسيقي لرؤساء المكاتب الميدانية الجدد محدود، إذ أن سلطتهم الوظيفية لا تشمل سوى نصف فرق المحكمة العاملة في الميدان، وحتى، فيما يتعلق بهذه الفرق، تشاركها في هذه السلطة شعب أخرى في المقام (انظر أدناه)

() إلى تزويد وسيلة للتفكير

متاحة للأقسام الأخرى. غير أن التقدم الذي يمثله هذا

بعض جلسات الاستماع التي أجراها

بعض المخاطر التي تتطوي عليها الازدواجية داخل المحكمة فيما يتعلق بأنشطة العلاقات الخارجية للهيئات مكتب المدعي العام، أو حتى هيئة الرئاسة. وفي هذا المجال، يرى مراجع

كان لها في معظم الأحيان الغلبة على الاعتبارات العامة للترشيح و

الاستنتاج رقم 1: جلسات الاستماع المكثفة التي أجراها

إعادة تجميع وإعادة تنظيم العمليات الخارجية لقلم المحكمة في

وتحقيق اللامركزية في جزء كبير من أنشطة المكاتب الميدانية،

بـ بالإجماع

التوصية رقم 1:

التفكير بقدر أكبر

شـ

في الوقت نفسه احترام القواعد القانونية الأساسية، وهو ما يفترض

وعقلانية، ومن ثم أقل عقائدية،

، حتى لو كانت أوجه التآزر بين الهيئات

باء- أوجه التداخل بين أنشطة معينة لشعبة العمليات الخارجية وأنشطة أجهزة أخرى تابعة للمحكمة

مماثلة تؤديها أجهزة مختلفة في المحكمة،

بـ الأسباب التي بـ)

والصندوق الاستئماني للضحايا) لا

أن يحدد بـ :

:

()

العام وقلم المحكمة بخدمات العلاقات الخارجية الخاصة

الشخصيات الهامة ، المعهود بها إلى وحدة واحدة، وهو أمر يحظى بالرضا العام،

تقدم في هذا القطاع دون الأجهزة العليا في المحكمة

)

()

(¹) في مكتب المدعي العام؛

(²) في قلم المحكمة و

سبعة محللين قُطريين، في حين أن

()

المدعي العام لديه ثلاثة محللين. وعلى الرغم من أن كلاً

الشهادات الميدانية الخطر الأمني

التعاون والتبادل. وفي مجال الأمن،

ن في مقاطعة

عمليات محددة لمكتب المدعي العام (مثل تحديد

بطائرات مسيرة

بـ

فوق المقابر التي لم يبلغ عنها رئيس المكتب في أوغندا)، الأمر الذي يُبرهن على الحاجة إلى تحسين التنسيق

أدناه.

اعتراضا

إلى أن حل هذه المسائل يثير على أعلى

"محكمة واحدة"،

(باستثناء هيئة الرئاسة التي تدعو إلى

مذة في

لشـ

في المحكمة.

"، والمشاركة في مجموعات

، مثل دعوات الأطراف الثالثة إلى "

الفريق المشترك المعني بتقييم التهديدات⁽⁴⁾

() ERSCU:

() JCCD:

(⁴) JTAGD: الفريق المشترك المعني بتقييم التهديدات.

أو حتى "الفريق العامل المعني بالعلاقات الخارجية" الذي أنشئ على مستوى الرئاسة. ويجري حالياً دعم هذه المبادرات الهادفة إلى تحسين التعاون بين أجهزة المحكمة.

جيم - مدى سلطات رؤساء المكاتب الميدانية

٣٢- (٥-) إلى الموظفين الميدانيين المحليين وكذلك في مقر المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من أنه إذا كان رؤساء المكاتب الميدانية يتمتعون إجمالاً المكتب الميداني، فإن ذلك لا على السلطة الوظيفية، التي يظل جزء مادي بوحدات مختلفة بالمقر.

١ - المجالات التي لا تزال فيها السلطة الوظيفية مرتبطة بالمقر

(أ) الأمن/السلامة

- في مجال الأمن والسلامة، النظام الجديد المسؤولية إلى رئيس المكتب الميداني، يدعمه في ذلك موظف أمن ميداني (ف -)، على الرغم من أن هذا الأخير يتلقى التوجيه العام والخبرة

٣٤- وفي المقر، كان يتبع في ظل ذلك . ومع ذلك، فقد

موظف برتبة ٤- في هذا القسم ودجه في) في قسم دعم على اتصال وثيق بوحدة التنسيق والتخطيط، مع / في المكاتب الميدانية.

٣٥- به في المكاتب الميدانية واضحة: ضباط الأمن الميداني يتبعون تب الميدانية. وقد لاحظ مراجع الحسابات الخارجي مع ضباط الأمن في كينشاسا وكمبالا أن هذا الشرط .

٣٦- بهذه ضباط الأمن الميداني - في الحاضر والمستقبل، على الخبرة (٤-) الأمن الميداني)

- وفي ظل هذه الظروف، فإن وظيفة " (منسق الأمن الميداني) ة من ثلاث نواحٍ، هي:

() المنسق " " في

وضعيته في التسلسل الهرمي للتبعية من حيث المسؤولية

() المنسق مسؤول أمام :

() المنسق يتبعونه هو ()

() موظفو الأمن المحلي ولا رؤساء المكاتب الميدانية (من الواضح أن ٤- ولذلك من حيث الترتيب الهرمي للسلطة في وضع أدنى ٥-).

- ذلك ضباط الأمن الميداني الذين قابلهم مراجع الحسابات الخارجي (في كينشاسا وكمبالا). ومع التسليم بالحاجة إلى توحيد إجراءات وممارسات الأمن والسلامة في الميدان، فإن هؤلاء لم من المنسق الجديد. وينبغي توضيح ذلك عندما يتولى منسق الأمن الميداني

٣٩- وأوضحت الزيارات الميدانية التي ^{بج} للمعايير الدنيا لأمن العمليات المعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة^() التي تتطلبها الأمم المتحدة قد يؤدي إلى تجاهل ممارسات الكيانات الأخرى (السفارات)، بل حتى إلى تجاهل المنطق السليم. ولذلك، مديري المكاتب الميدانية للاعتماد على خبرة مكملته لخبرة ضباط الأمن الميداني المشروعة التي يتخذها (منسق الأمن الميداني).

٤٠- وعلى نحو أكثر تحديداً للمراجع الخارجي إلى التشكيك في الأهمية الفعلية للتقارير الأمنية الأسبوعية، التي يطلبها كل موظف أمن في المكاتب الميدانية والتي

٤١- فقط (١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧) لتحديد ما إذا كان التنسيق بشأن الأمن والسلامة في الميدان فعال. غير أنه أشار إلى أن اختصاص المنسق لا يقتصر على المكاتب الميدانية في بل يشمل جميع البلدان، ولا سيما في سياق سفر كبار المسؤولين. وهذه الصفة شارك في اجتماعات الفريق المشترك المعني بتحليل التهديدات.

الاستنتاج رقم ٢: / في الشعبة الإدارية لقلم المحكمة، فإن ضباط

في الميدان مدمج في . وفي حين أن دور النظرية واضح (تطوير إطار العمل المتعلق بالأمن في الميدان)، فإن الوسائل هما أقل من ذلك. غير أن لإجراء تقييم نهائي لهذه النقطة. النتائج التي توصل إليها في هذه المرحلة في هذا المجال إلى التشكيك في الأهمية الفعلية للتقارير الأمنية الأسبوعية.

التوصية رقم ٢: التفكير في دور المنسق المركزي للأمن الميداني

الإدارية ورؤساء المكاتب الميدانية. وعلى أساس مخصص بدرجة أكبر

(ب) مشاركة الضحايا وجبر الأضرار

٤٢- (المسؤولية أمام جهتين مختلفتين عن نشاط واحد)، فإن موظفي مشاركة الضحايا وجبر الأضرار غامض هو الآخر. فموظفو مشاركة الضحايا وجبر الأضرار في الميدان ينتمون إلى موظفي مكتب الميدان، و بالتالي إلى

() MOSS: المعايير الدنيا لأمن العمليات، MORSS: المعايير الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وهاتان هما مجموعتان من المعايير حددتهما إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن من أجل التصدي للأخطار. وتقوم جميع

- ٤٣- الوضع الناتج عن ذلك وتوضيحه في الفرع المخصص
- ٢ - الأنشطة الميدانية المتصلة بشعبة العمليات الخارجية ولكنها تخرج عن نطاق سيطرة رؤساء المكاتب
- ٤٤- كر أعلاه، نُ
- إلى شعبة العمليات الخارجية المنشأة حديثاً.
- ٤٥- غير أنه، لأسباب تتعلق بالسرية والأمن، الموظف عداد وحماية الضحايا الموظفين التي هم بم "وحدات الحالة" في المقر، تحت سلطة رئيس قسم
- ٤٦- مد أن موظفي في المكتب الميداني يخضعون لرئيس المكتب الميداني.
- ٤٧- في هذه الرؤية تستحق أن تُضبط سيجري تحديده أدناه أيضاً عرض مراجعة الحسابات التي أجزاها الخارجي في مكتب كينشاسا.
- ٣ - الأنشطة الميدانية المستقلة عن شعبة العمليات الخارجية ولكنها تخرج عن سيطرة رؤساء المكاتب
- ٤٨- يتعلق ذلك للموظفين الميدانيين في إطار مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني نتيجة لذلك
- ٤٩- تحترم الخريطة التنظيمية الرسمية الناجمة احتراماً دقيقاً استقلالية مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا وبم
- ٥٠- غير أنه فيما يتعلق بتحقيقات المدعي العام، تختلف الحالة الفعلية في الميدان عما يمكن توقعه من العمل في . وفي الواقع، و يلاحظ بحكم الأمر الواقع " " " عرض الضحايا وجبر " في أنشطتهما في الميدان، ") (.
- لأي من هذه الأنشطة حيث الجدول الزمني.
- ٥١- وبطبيعة الحال، لا تنشأ ضرورة تنظيم ومراقبة تنسيق هذه الأنشطة الميدانية الثلاثة وتربطها إلا خلال الفترات التي يستعد فيها مكتب المدعي العام لإجراء تحقيقات في بلد ميداني. و في جورجيا (حيث مكتب) ولا في أغلبية المكاتب الميدانية (حيث تم الانتهاء من). نشاط محلي لمكتب المدعي العام، نشاط عرض الضحايا وجبر الأضرار.
- ٥٢- في كمبالا، حيث يجري القيام به . شارك مراجع الحسابات إلى كينشاسا في مؤتمرات بالفيديو مع مكتب المدعي العام، وموظفين ميدانيين يعملون

في مجال عرض الضحايا وجبر الأضرار في مكتب كمبالا. ولذلك، سيجري توضيح مشكلة التنسيق بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام، وذلك في تقرير مراجعة الحسابات المتعلق

٥٣ - والموظفون الميدانيون للصندوق الاستئماني للضحايا مستقلون أيضاً ولذلك فإنهم غير مسؤولين أما
في هذا المجال أيضاً
النظرية، وكما سيتبين أدناه، يبدو أن رؤساء المكاتب الميدانية لهم الحق في تقديم دعم حقيقي إلى

٥٤ - غير أنه تجدر الإشارة إلى أن لا تتعلق إلا بقلم المحكمة لأن الولاية التي منحتها جمعية الدول الأطراف هي "إعادة تنظيم وتبسيط الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة"،
بوضوح

دال - مراجعة حسابات المكتب الميداني في كينشاسا

٥٥ - قبل الإبلاغ عن النتائج التي أسفرت عنها مراجعة
في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى
الميداني
الذي زاره
في الاعتبار

٥٦ - التالي، الذي أُعد على أساس الاستهلاك الفعلي للميزانية لعام ٢٠١٦
المكتب في كينشاسا

في المقر، ووزن هذه الشعبة
على أن يوضع في
هذا الأخير
ل نحو نصف مجموع نفقات المحكمة الجنائية الدولية.

الموظفون	المجموع	الموظفون	مجموع الموظفين (%)
١٢،٥٠	٧،٠٢	٥٦،١٦%	مجموع شعبة العمليات الخارجية، بالمقر
٥،٧٥	٣،٢٦	٥٦،٧٠%	مجموع شعبة العمليات الخارجية، بالمكاتب الميدانية
(٢،٠٠)	()	٦٥،٠٠%	(ومنها المكتب الميداني في كينشاسا بجمهورية (
١٨،٢٧	١٠،٢٨	٥٦،٢٧%	المجموع العام لشعبة العمليات الخارجية
٧٠،٢٩	٣٨،١٢	٥٤،٢٣%	مجموع قلم المحكمة

٥٧ -

() قد بلغ نصيبها نحو ربع نفقات قلم المحكمة في عام ٢٠١٦

() والثالث ل

٥٨ - ويوضح الجدول أيضاً أن تكاليف الموظفين في
الحكمة ككل، في عام ٢٠١٦ بلغت في المتوسط ما يزيد
لهذه النسبة، مقارنة بالمستويات التي لوحظت عموماً في المنظمات الدولية (التي تتراوح
في المائة)، إلى عدد كبير من الوظائف الشاغرة وإلى وزن النفقات اللوجستية
في عام ٢٠١٦

كانت نسبة تكاليف الموظفين في مكنتي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٦٥ في المائة) أعلى بكثير من المتوسط، وذلك

٥٩ - ويحظى المكتبان المي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا وبونيا) بأعلى ميزانية في عام ٢٠١٦، بمجموع قدره ٢ مليون يورو، أي أعلى بكثير من () إلى اختيار هذا المكتب لإجراء مراجعة ميدانية. والسبب الآخر مبين أدناه.

١- الطابع المثالي لمكتب كينشاسا

٦٠ - فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فتح المدعي العام في عام ٢٠٠٤ في الجرائم التي تم / ٢٠٠٢ (تاريخ بدء نفاذ نظام روما الأساسي) الجماعات المسلحة في مقاطعة إيتوري. وفي عام ٢٠٠٨ مقاطعتي كينيو الشمالية وكينيو الجنوبية.

٦١ - وفي هذا السياق، افتُتح مكتبان في عام ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا وبونيا. وتدق أدناه بـ مكنتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوضح المسافة الكبيرة



- ٦٢- من حيث عدد القضايا التي جرى تناولها وطبيعتها،
في بونيا راندين ومثالين على النشاط الملموس للمحكمة الجنائية .
- ٦٣- مباشرة ست قضايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ
افتتاح :
- () الأولى بـ 'توماس لوبانغا' الرئيس الوطني السابق لاتحاد الوطنيين
الكونغوليين، المدان بارتكاب جرائم حرب في آذار/مارس ٢٠١٢
- () يتعلق الأمر الثاني بـ 'جيرمان كاتانغا' ميليشيات سابق أصبح رئيساً
المقاومة الوطنية في إيتوري، أدين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في آذار/مارس ٢٠١٤. وفي ٢٤
آذار/مارس ٢٠١٧ فرض تعويضات بمبلغ ٣,٧٥
() الحسابات التي أجراها
لتعويضات، ولا يزال يتعين اتخاذ قرارات بشأن الطعون المقدمة من
المستشار القانوني لعام للضحايا والممثل القانوني
- () يتعلق الأمر الثالث بـ '، وهو جندي رواندي تابع للجيش الوطني
الرواندي، أصبح جنرالاً في جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم
ضد الإنسانية، ولا تزال محاكمته جارية. وفي هذه المرحلة، اعترفت المحكمة الجنائية الدولية بـ ٢١٤٩
بهذه القضية
- () 'سيلفستر موداكومورا'
بالتعويض عليه في
٢٠١٢ /
(هـ) ، ،
بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد صدر الحكم في
الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأطلق سراحه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وهذه القضية
- () 'عرقية الهوتو'
إلى لاهاي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ .
ثم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وهذه القضية مغلقة اليوم أيضاً.
- ٦٤ - وبالإضافة إلى هذه القضايا
، وهما تتعلقان مباشرة بجمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن
حيث آثارهما المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ككتبي
:
- () في جمهورية أفريقيا الوسطى،
سابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومعارض حالياً لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، 'جان بيير'
،
الحسابات التي أجراها

() من هذا المبلغ، قرر الصندوق الاستئماني للضحايا تمويل تصليحات مجموع قيمتها

- () وأخيراً
محاكمتهم بسبب انتهاكات
الأحكام في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧.
- دينوا في ١٩ / ٢٠١٦.
- جان بيير بيمبا'
- ٦٥- وبالإضافة إلى ذلك، يقدم
محدّثة
في أوغندا، ولا سيما
الثاني/ ٢٠١٥.
- في إطار احتياجاته ،
في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك
'دومينيك أونغوين' في
- ٦٦- 'دومينيك أونغوين'، الذي صدر ضده
٢٠٥
جرائم حرب في شمال أوغندا، فقد استسلم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على عكس ما حدث في
جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث
النيابة العامة في مكتب كمبالا
التحقيقات في الميدان.
- ٦٧- التي أجراها مكتب كينشاسا، فضلاً عن عدد من المشاورات في الموقع
المحكمة الجنائية الدولية في بونيا وكمبالا،
بالإضافة إلى مقابلات مع شركاء محليين إلى تمكين مراجع الحسابات الخارجي من أن
- ٦٨- بيد أن هذه النتائج لا يمكن
بالنظر إلى ما يلي:
- () مكتب الميداني
لم يتولى منصب
٢٠١٧- فيما يخص مكنتي كينشاسا وبونيا؛
- () الوظائف المهمة ظلت وظائفهم شاغرة لفترة غير محددة (بما في ذلك وظيفتنا
الموظف الإداري وموظف عرض الضحايا وجبر الأضرار).
- ٦٩- وفي إطار هذه الحدود،
الواردة أدناه.
- ٢- نقاط القوة والضعف فيما يتعلق بدمج الفرق في الميدان
- (أ) ضباط الأمن
- أعلاه، فإن ضباط
المقررة أخيراً "منسق الأمن الميداني" في الرسم البياني للمقر.
أعلاه، شُغلت وظيفة منسق الأمن الميداني في كانون الثاني/ ٢٠١٧.
- (ب) الفرق التي تعمل في مجال التوعية ومجال عرض الضحايا وجبر الأضرار
- التي تعمل في مجال عرض الضحايا وجبر الأضرار
رئيسي مكنتي كينشاسا وكمبالا. وقابلية تبادلها مع
"هي أمر يمكن تصوره بقوة بل ويمكن تصوره
إحلال بعضها محل بعض
كل منها للآخر في
" " في النشاط.
- ٧٢- وكشفت المقابلات التي أجريت مع موظفي في
المدعي العام في كمبالا
ومعرض الضحايا وجبر الأضرار) أو غير
الموظفين
:()

() المشاركة في () إلى الاتصال والبروز
 تتعارض عرض الضحايا وجبر الأضرار (التي تتمثل في مساعدة الضحايا، دون
 تعريضهم لردود فعل من أقرانهم، وملء الطلبات للمشاركة في المحاكمات، وفي مساعدتهم حتى المرحلة
 الجبر)، تقوم على الخبرة القانونية والاجتماعية، وعلى قدر كبير من

() هب آخرون إلى أنه حتى لو نشأت مشكلة السرية نه
 لوسائل الإعلام (أي موظفي أنفسهم)، وليس جميع أعضاء . ولذلك فإنهم
 تكامل قوي في الميدان "التوعية/عرض الضحايا وجبر الأضرار" حتى لو
 اختلف هذا التكامل اختلافاً كبيراً عن هيكل المقر، الذي يربط هذين النشاطين شعبتين مختلفتين (هما
 .)

- وليس دور المراجع الخارجي هو البت في المناقشة الموضوعية. غير أنه لا شك في أنه إذا كان
 على نحو فعال بهذه الاختصاصات المتعددة ذلك .

٧٤- تعددية التخصصات هذه عرض الضحايا وجبر
 ، تشير المعلومات التي جمعت في كينشاسا وفي كمبالا (عن طريق التداول بالفيديو) إلى أنه فيما
 يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية فإن المتمثل في موظف
 واحد لم يكن قط مدرجاً في . وحجم الأنشطة في جمهورية الكونغو
 اضية كبير جداً بحيث لا إلى شخص واحد. وفي لم يكن
 الرئيسي في سياق إعادة التنظيم يرمي إلى الدمج الكامل بل كان يرمي إلى أن تكون
 متعددة التخصصات وبالتالي
 في وجود موظف لم يُنظر فيه إلا في مكتب واحد حتى الآن، أي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٥- وفي حالة مكتب كينشاسا/بونيا، يحتفظ الفريق الذي يرأسه موظف توعية والفريق الذي يرأسه
 موظف في مجال عرض الضحايا وجبر الأضرار بتخصص مهني. ومع ذلك، يعمل الفريقان معاً
 موظف في مجاله المهني كلا الموظفين يتولى الموظف
 الإشراف على جميع الأنشطة في غياب الآخر. كلا الموظفين
 (موظف عرض الضحايا وجبر الأضرار، وموظف) فإنه يتمثل في الإشراف على استراتيجيات
 في الاعتبار هي التي ينبغي أن يسهم بها المكتب الميداني
 على أفضل وجه في بهذه الولاية.

٧٦- غير أن قد لاحظ عرض الضحايا وجبر
 ق التوعية قد يواجه بعض الصعوبات في هذه المرحلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
 من السابق لأوانه تأكيد مثل هذه المسألة. وفي الواقع، سيكون من ا
 عرض الضحايا وجبر الأضرار

هذين القسمين إلى شعبتين مختلفتين إلى إبطاء
 المتعددة التخصصات في المكاتب الميدانية إلا إذا كانت هذه الفكرة .

- ولهذا السبب، سأل مراجع الحسابات الخارجي الذي جرى في حدوده
 دعم هذه المبادرة على مستوى المقر في إطار مشروع

- الجواب الذي تم الحصول عليه ليس : لم

"وتشير ٥٣٨ منه إلى : "يعمل الموظفون الميدانيون المعنيون بالتوعية وبمشاركة الضحايا وجبر الأضرار في فرق. ويسمح لهم بأداء الأعمال المتعلقة بكل من التوعية والضحايا".

٧٩- بيد أن هذه الوثيقة لا تقدم أي إجابة عن مسألة التعاون عرض الضحايا وجبر المعقول وضع طرائق للتعاون في ، كما يفترضه هذا التوجّه .
مما إذا كان هذا التعاون يثير . إذا تم تأكيد التوجّه بين شعبة العمليات الخارجية وشعبة الخدمات القضائية وذلك في المقام لضمان نجاحها. أن العمل جارٍ في هذا .

الاستنتاج رقم ٣: لاحظ
أرض الواقع في الميدان اتخذ محلياً
عرض الضحايا وجبر الأضرار وذلك باتباع :
موظف واحد (مما سيوفر وظيفة - ، وهو فيما يبدو الخيار المنشود في)، وإما، كما هي الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن يُعتبر الفريق الذي يقوده موظف توعية من ناحية، وموظف عرض الضحايا وجبر الأضرار من الناحية الأخرى، لديه تخصص مهني ولكن يحدث، تبعاً لاحتياجات ومستويات النشاط، أن يكون في إمكان مندوبي هذا الفريق وموظفيه العمل على أساس منتظم في كلا المجالين. تشرح المعلومات التي قدمها قلم المحكمة كيف تنسيق مقابل على مستوى المقر بين قسم عرض الضحايا وجبر والأ

التوصية رقم ٣: المقترح الميدانية في مجال التوعية ومجال
عرض الضحايا وجبر الأضرار أو حتى هذه الـ تشكل نجاحاً كاملاً
تأكيد ذلك الخارجي باستعراض الهيكل التنظيمي الرسمي
الحالي وذلك عن طريق القيام، في ظل ددها بصورة مشتركة
خط وظيفي للإبلاغ أو الاتصال بين رؤساء المكاتب الميدانية من
عرض الضحايا وجبر الأضرار غير موجود
مضمونه العملي بوضوح.

(ج) التعاون مع الفرق المحلية المستقلة في مجالات عمل قسم الضحايا والشهود، ومكتب المدعي العام،
والصندوق الاستئماني للضحايا

- كر أعلاه، فإن الاعتبارات المتعلقة بالسرية (بالنسبة إلى موظفي قسم الضحايا والشهود)
مكتب المدعي العام وصندوق الدعم (بالنسبة إلى موظفي
ماني للضحايا) قد أدت إلى وضع تفلت فيه الميدانية من السلطة الوظيفية لرؤساء المكتب.
في نصف الموظفين الميدانيين

- ومع ذلك، فإن مشروع
() قد استحدثت دينامية تنسيق يمكن ملاحظتها بوضوح على أرض الواقع في
جميع موظفي :
() يث تبعية كل منهم لتراتبية الهرم الوظيفي.

محددة بشأن تنظيم جميع الأنشطة الميدانية للفترة .
-٨٢ أثناء جلسات الاستماع المعقودة في لاهاي،
التي كان ينبغي فيها أن يقدم

الموظفون المحليون المشمولون بسلطة
وذلك لمنع الهدر

- ومع ذلك، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي في هذه العملية الدقيقة المتعلقة بتقاسم المسؤوليات وذلك بفضل خبرتهم . بيد أن ذلك يستلزم استثماراً إدارياً مهماً ووقتاً وموهبة نسبية، مع اقتترانه المرتبط بدوران المديرين .

٨٤- ويشير هذا أيضاً مسألة ممارسة هذه السلطة أثناء شغور وظيفة .
تحديد معيار بشأن هذه النقطة وتحديد من يتولى مسؤوليات رئيس المكتب في حالة غيابه بغية تصريف : وتوجد عدة خيارات متاحة في هذا الصدد (موظف برتبة - مكتب ميداني "مجاور" يكلف بتصريف الأمور مؤقتاً
٥- بتعيين موظف بصفته الشخصية، وما إلى ذلك).

٨٥- رؤساء المكاتب الميدانية على جميع الالتزامات

(مع عدم وجود نقض محتمل الاستثمائي) (يُحتمل، من حيث ومن ثم تجنب الازدواجية في الإنفاق المحلي. بيد أن ممثلي مكتب المدعي العام، كانوا معارضين لهذا الحل الذي اعتبر غير متوافق

٨٦- ومع ذلك، لم ينكر المتحاور مكتب المدعي العام، وبخاصة نائب النفقات من حيث التخطيط والميزانيات - وهو ما يشكل بالفعل ممارسة شائعة في شعبهم.

٢٠١٨

٢٠١٨.

- وفي ظل هذه الظروف، يقترح مراجع الحسابات الخارجي أن يجري رسمي، ومرنة ولكن دقيقة استفاد منها في التخطيط في الميدان وفي تنسيق هذا التخطيط الخطوط الهرمية التي تربط بعض الموظفين الميدانيين
الاستنتاج رقم ٤: بخطوط المسؤولية تنسيق جميع أنشطة المحكمة الجنائية الدولية في الميدان يتعارض مكتب المدعي العام والصندوق الاستثمائي للضحايا
ومع ذلك، تُ في الواقع الحسابات التي أُجريت بشأن شتى بحكم طبيعتها مترابطة،
تنسيق تخطيط واستخدام الوسائل اللوجستية من جانب جميع للأجهزة أو الدوائر المختلفة ، في

-٥:

دقيقة بشكل محدد لا توجد ضمانات رسمية باستدامة هذه الدينامية في الأجل الطويل.

التوصية رقم ٤: بإضفاء الصبغة الرسمية على إجراءات التنسيق التي " في البداية رؤساء المكاتب الجدد وبترشيد هذه الإجراءات)
مختلفة في :

(...). تعريف هذه الإجراءات في إطار الاتفاقات الثنائية المبرمة بين رؤساء المكاتب الميدانية ومكتب المدعي العام والصندوق الاستثمائي للضحايا
وصول رؤساء المكاتب الميدانية إلى جميع

المعلومات في الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية دون الإخلال بالسرية المتعلقة بـ مكتب المدعي العام والصندوق الاستئماني للضحايا.

الاستنتاج رقم ٥: لا توجد حالياً أي قواعد لتناول حالة شغور وظيفة رئيس مكتب (بسبب الإجازة، أو المرض، أو وقوع حادث، أو مغادرة العمل).

التوصية رقم ٥: رئيس مكتب ميداني برتبة ف-٥. في حالة غياب

هـ- الجوانب الاقتصادية لمشروع الرؤية الجديدة

١- مسألة الامتثال للالتزامات المالية الأولية أصبحت غير ذات موضوع

- عندما أذنت جمعية الدول الأطراف بإعادة تنظيم الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة وتبسيطه، لم يكن أي طلب محدد من الإصلاح يرمي إلى ووفورات. ومع ذلك، كان قد تم البت في الحد الأقصى لغلاف الميزانية (من حيث المبالغ والوظائف).

(/ ٢٠١٦) عى فيه أن إعادة التنظيم ستؤدي إلى تحقيق كفاءة ووفورات في مجالات مختلفة. في التقرير السابق يرت حسابات تقرير

النقاط "غير مقنعة". وفي سياق جمع عناصر جديدة.

سعى مراجع الحسابات الخارجي إلى

أ) تحليل الإجابات المقدمة من قلم المحكمة

٨٩- فيما يتعلق بعنصر التكاليف، التحفظ الذي أبداه في تقريره الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ الوفورات التقديرية في تكاليف الموظفين والناجمة عن والتي قدرتها بمبلغ ٩٨٤ " واحدة" (غير متكررة). وأحاط بالوثائق الكثيرة التي قدمت منذ ذلك الحين بشأن هذه الخلوص إلى استنتاجه.

- ٩٠

سقف النمو الصفري، على أساس ميزانية عام ٢٠١٥ والبارامترات السارية في عام ٢٠١٥ حق. وسعى مراجع الحسابات الخارجي إلى تحليل تفاصيل تكاليف الموظفين على أساس الوثائق الجديدة التي أحييت إليه أثناء هذه.

٩١- آثار تغيير مباني في الحساب (النقطة المذكورة في الفقرة ١٢٨) معالجة هذا الموضوع في النطاق الأولي لمشروع .

٩٢- وقدر قلم المحكمة مبلغ الوفورات من حيث تكاليف الموظفين وكفاءتهم بمبلغ ٩٨٤ . ويتألف هذا المبلغ من عنصرين هما:

() انخفاض في تكاليف الموظفين نتيجة لانخفاض عدد الوظائف (من ٥٦٠,٤ إلى ٥٥٠) إلى ٤٤٣ يورو في عام ٢٠١٥ بمبلغ ٤٥٠ يورو في عام ٢٠١٦ .

() ٥٣٤ يورو ناجمة عن انخفاض عدد موظفي

)

إلى ثماني وظائف تم توفيرها .(

٩٣- ويقر مراجع الحسابات الخارجي بأخطاء الترجمة في النسخة الفرنسية من "التقرير الشامل عن إعادة تنظيم قلم المحكمة" المقدم إلى جمعية الدول الأطراف ولجنة الميزانية والمالية في آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى تصحيح هذه الأخطاء

٩٤- وأحاط
٤٤٣ " في الفقرة ٢٣ "

٩٥- يلاحظ أن يستند إلى انخفاض عام في القوة العاملة من ٥٦٠,٤ إلى ٥٥٠ موظفاً
٦٥,٤ وظيفة مؤقتة بدوام كامل إلى ٥٥ وظيفة
ناقص وظائف تبلغ قيمتها ٤٤٣ (أساس ٢٠١٥).

٩٦- على الحدود المنهجية لهذا المنطق

() استخدام التكاليف توسط
الجناائية الدولية، مع محاولة قياس تكلفة هيكل يمثل فقط نحو في المائة إلى ٤٠ في المائة من مجموع

() التقريبات الحتمية الناجمة عن محاولة ، على أساس التقييم اللاحق،
محيط نظري جداً وغير قابل يهدف إلى عزل آثار
تھ .

(ب) أهمية هذه المسألة لم تعد واضحة اليوم

٩٧- على أية حال، وبغض النظر عن الحكم المتعلق بصحة التقديرات التي يقترحها قلم المحكمة^(١٢)
جمعية الدول الأطراف في
عام في إنفاق المحكمة.
ولذلك .

٢ - مسألة شروط فتح المكاتب الميدانية أو تقليصها أو إقفالها تستحق مزيداً من الدراسة

٩٨- على أرض الواقع في الميدان، اكتشف
التي يواجهها رؤساء المكاتب ي إيجاد تھ عبء العمل، سواء كان ذلك
الزيادة أو التخفيض. والحلول المعتمدة عملية ولكنها قصيرة الأجل: فقد بعض موظفي نيروبي إلى
يبرم عقد

الموظف الإداري في كينشاسا، حتى دم وضوح مدة الفترة المؤقتة)
طلب شاغل الوظيفة بأن يستأنف العمل في وظيفته في نهاية إجاز طويلة، وما إلى ذلك.

٩٩- ومن الواضح أن المحكمة تفتقر حالياً إلى أدوات لتبسيط ورصد هذه الحالات،
هي بحكم تعريفها تتغير جغرافياً .

(١٢) يُبرز قلم المحكمة أهمية الوثائق بشأن أوجه الكفاءة والوفورات، قُدمت إلى مراجع الحسابات الخارجي. ويؤكد عن مراجع الحسابات الخارجي بعض أوجه الكفاءة والوفورات هذه؛ وقد أفصح مراجع الحسابات الخارجي في نهاية مهمته عن أوجه الكفاءة والوفورات الجديدة المقدمة من قلم المحكمة ولم تراج تھ .

- ويحدد دليل العمليات الميدانية (المادة ١٢-٢) -
المكاتب الميدانية أو إقفالها. ومع ذلك، يشير
لتنفيذه. ()
تقليص ، إلى أنه لم وضع أي استراتيجية

- وبناء على طلب لجنة الميزانية والمالية، أعد قلم المحكمة مذكرة في ١٩ / ٢٠١٧ (١٤)

١٠٢- أعلنت المذكرة أن إجراءات تعديل مستويات التوظيف أو إغلاق مكتب ميداني ستدرج في
فتح ، نشره في نهاية النصف الأول
٢٠١٧.

- ولا ترد في المذكرة حالات ملموسة، ولكن من الواضح أن الأمر يتعلق، من حيث
كتب نيروي (الذي "وجود ميداني" بسيط موظف برتبة ف-) وكذلك،
من حيث الافتتاح المحتمل، الحالة في جورجيا. ويشكل التغيير في مستوى الأنشطة والتعديلات اللازمة في
الموظفين تحدياً

١٠٤- ولا تزال العناصر التي نوقشت في المذكرة . تؤكد هذه العناصر
مكتب ميداني وحجمه على الفترة التي يجري خلالها تنفيذ الإجراءات التي يتخذها
يتعين الإبقاء عليها حتى تصبح عملية حماية الضحايا والشهود والتعويض في
وضع لم يعد يتطلب على الأرض. هذه الصيغة لا تسلط الضوء على ما ينبغي القيام به
لموس.

١٠٥- ومن الصحيح قلم المحكمة إجراءات لإضفاء الطابع النظامي على فتح
المكاتب وإقفالها، وينبغي القيام بذلك في غضون المهل . غير أنه ينبغي ضمان أن تحدد هذه
الإجراءات بوضوح ودقة المسؤوليات التي

١٠٦- وبالإضافة إلى ذلك، لا تتناول المذكرة مسألة وضع أدوات لإدارة شؤون الموظفين
. وأوضح قلم المحكمة أنه يجري وضع استراتيجية

- يجري تناول هذه المسائل بشكل محدد جداً في المقترحات التي سيقدمها قلم
وأن تتضمن هذه المقترحات بالتالي التعريف المحتمل لقواعد محددة بشأن التوظيف المحلي، و
إمكانية الاستعانة بمصادر خارجية، وتنفيذ عقود محددة، فيما يتعلق بالتعيينات .
سيكون من الضروري وضع تخطيط استراتيجي محدد للقوة العاملة للمكاتب الميدانية.

الاستنتاج رقم ٦: يلاحظ مراجع الحسابات الخارجي أنه على أرض الواقع في الميدان، كثيراً
تب إلى اللجوء إلى مساعٍ قصيرة الأجل وذلك
أعباء العمل و/أو الشواغر غير المتوقعة. وينبغي أن يؤدي التفكير الذي طلبته لجنة الميزانية والمالية
الانخفاضات في

() نص المادة ١٢-٢: "على الرغم من أنه لم سياسة رسمية، ، بالاستناد إلى تجربة المكتب الميداني في
كينيا، التخطيط بعناية لاستراتيجية خروج وتنفيذها بالتشاور الوثيق مع جميع أجهزة/أقسام/وحدات المحكمة ذات الصلة من
الحد الأدنى من الاضطراب في الأنشطة الجارية (على سبيل المثال،
للتقليل إلى أدنى حد من تأثير ذلك على أصحاب المصلحة الخارجيين والدولة المضيفة والبيئة في
"

(١٤) Registry report of the field office closure strategy and decreases in field activities in the :CBF/28/25
context of human resources planning (تقرير قلم المحكمة عن استراتيجية إقفال المكاتب الميدانية وتخفيض
الميدانية في سياق تخطيط

تكييف القواعد التي تنظم افتتاحها وإقفالها إلى أن يقدم بحلول نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٧ مقترحات التي .
 في المدكرة المقدمة إلى لجنة الميزانية والمالية مسألة وضع أدوات تخطيط
 استراتيجي . وأوضح قلم المحكمة أنه يجري وضع استراتيجية للموارد البشرية.
 التوصية رقم ٦: بأن يقوم مكتب قلم المحكمة، بحلول نهاية النصف
 ٢٠١٧ لتكييف أوضاع الموظفين وفتح/إقفال المكاتب، وتنفيذ تخطيط
 استراتيجي للقو العاملة الميدانية يحدد بوضوح التي يتولاها ليس فقط
 جميع أجهزة المحكمة التي تلجأ إلى خدمات المكاتب الميدانية،
 الاستثماني للضحايا.

واو - متابعة التوصيات السابقة

في الفترة - عقب مراجعة الأداء التي أجراها
 ١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ .
 ١٠٩ - كر أعلاه، فبالنظر إلى أن
 إلى / ٢٠١٧ /
 :

التوصية ٢٠١٦-١:

على الموظفين، باستثناء المعلومات السرية المتعلقة بفرادي الموظفين.

- / ٢٠١٧ :

مراجع الحسابات الخارجي لا يتوافق مع حماية البيانات السرية والشخصية التي يحتوي عليها. غير أنه
 كبيراً "التقرير الشامل" الصادر في
 / ٢٠١٦ في نسخته الإنكليزية والفرنسية في شباط/فبراير ٢٠١٧ .
 ١١٢ - ولذلك يمكن اعتبار التوصية .

التوصية ٢٠١٦-٢:

عمل رقمية لمساعدة الموظفين على فهم أساليب العمل الجديدة التي

- في وقت

، باعتباره عنصراً

١١٤ - ولذلك يمكن

التوصية ٢٠١٦-٣:

يجري اختيار شركة الخبراء الاستشاريين أو الاختصاصيين

١١٥ - وأشار قلم المحكمة إلى أنه في هذه المرحلة للجوء إلى خبراء استشاريين أو خبراء خارجيين،
 وأنه إذا اقتضى الأمر اللجوء إلى ذلك، فسيولى

التوصية ٢٠١٦-٤:

بوجه

تشرح ما للانتقال إلى المباني الجديدة وما للزيادة في النشاط القضائي

من تأثير محدد

١١٦- ويوضح
بحكم الواقع وت
بما في ذلك التفسيرات والتبريرات

عدم اتخاذ التوصية شكل مذكرة "مخصصة"، فإن
إلى الدول الأطراف دعماً لمقترحات

- ويحيط
أعقب إعادة التنظيم في عام ٢٠١٦ بالتقرير الشامل عن إعادة تنظيم قلم المحكمة (٣٢
إلى) تاح بالفرنسية على الموقع الشبكي منذ آخر مراجعة للحسابات. ولذلك هذه

رابعاً - الخلاصة

- بعض النقاط التالية المذكورة في هذا التقرير:
- () على وجه الإجمال، إيجابي إجماعي أصحاب المصلحة الرئيسيين في
- شعبة العمليات الخارجية، هما: توضيح خطوط الأنشطة الخارجية التي تعزيز موقف وسلطة رؤساء المكاتب الميدانية؛
- () جريت مراجعة الحسابات في من عملية الإصلاح، وأنه لا يمكن إجراء إلا بعد انقضاء فترة
- () مع ذلك مؤشرات تدل على أن الهيكل الجديد أداء أفضل من الهيكل القديم، لكفاءة والوفورات الناجمة عن إعادة التنظيم؛
- () مواصلة تنقيح وتنفيذ التغييرات المستحدثة في شعبة العمليات ا
- (هـ)

خامساً - شكر وتقدير

١١٩- يود مراجع الحسابات الخارجي أن يعرب عن خالص شكره لمديري وموظفي المحكمة الجنائية الدولية على جودة ترحيبهم ودقة المعلومات التي قدموها .

هأية ملاحظات مراجعة الحسابات

المرفق الأول

قائمة بالمقابلات التي أُجريت في المقر

ألف- هيئة رئاسة المحكمة

-
- كيمبرلي بروست، رئيس

باء- دوائر المحكمة

- بيرترام شميت، القاضي، الدوائر
- تشانغ-هو تشونغ، القاضي، الدوائر

جيم- مكتب المدعي العام

- ()

- ل دي سميدت، مدير شعبة التحقيقات
-
-

دال- الصندوق الاستئماني للضحايا

- بيتر دي بان، المدير التنفيذي للصندوق الاستئماني للضحايا

هاء- آلية الرقابة المستقلة

-

واو- المراجعة الداخلية للحسابات

- فلورنس بولي،

زاي- المنظمات غير الحكومية

- ماريانا بينا، موظف ، مبادرة المجتمع المفتوح

- كبير موظفين قانونيين، الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية

حاء - قلم المحكمة

١ - خارج نطاق شعبة العمليات الخارجية

- فيليب أمباخ، رئيس قسم مشاركة الضحايا وجبر الأضرار

- دان أليكس، منسق الأمن الميداني

٢ - في شعبة العمليات الخارجية بالمقر

- كلود أوبير، رئيس قسم دعم العمليات الخارجية

- نايجل فيريل، رئيس قسم الضحايا والشهود

- هيروتو فوجيوارا، رئيس وحدة التحليل القطري

- أرني هولمان، رئيس وحدة المراسم والأحداث والزيارات، قسم الإعلام والتوعية

- كبير مديرين

- فيوليتا كورسيك، رئيس

- كبيرة مديرين،

- ماركوس فان إدن، رئيس وحدة التنسيق والتخطيط، قسم دعم العمليات الخارجية

٣ - في المكاتب الميدانية/شعبة العمليات الخارجية

- جيلينا فوكاسينوفيتش، رئيسة المكتب الميداني

- في جمهورية الكونغو الديمقراطية

- ، رئيس المكتب الميداني في كوت ديفوار ومالي

- مايك كول، رئيس المكتب الميداني في جمهورية أفريقيا الوسطى

المرفق الثاني

قائمة المقابلات التي أجريت في مكتب كينشاسا

ألف- المقابلات المباشرة

- ٥- في كينشاسا وبونيا
- باتريك ميدوت، ف - ، ضابط أمن الميداني في
- ، موظف التوعية الميداني في
- ٢- " "
- خ ع-٥ الميداني في
- ، موظف إداري في بونيا (في إجازة في كينشاسا)

باء- المقابلات المجراة بوسائل فيديو

- ، ضابط أمن مكتب الميداني في
- إيف نكا خ ع-٥ مساعد في مكتب الميداني في (في مهمة في بونيا)
- ماك ماكانغو، خ ع-٥ بقسم عرض الضحايا وجبر الأضرار مكتب الميداني في (في مهمة في)
- ، موظف مكتب الميداني في
- ، موظف مكتب الميداني في

جيم - المقابلات الخارجية

- فلوري كابانج نومي، المدعي العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في جمهورية
- أنجلون غابرييل ماتي، نائب مستشار الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينشاسا /

دال - حضور اجتماعات بالمكتب الميداني في كينشاسا

-) باتريك تشيبوي
-) للمكتب الميداني في باتريك ميدوت،
- ديانا لورينزانا في مؤتمر ماك ماكانغو